الأهرام

٢٠٠٧/١/١٤

الوجه الآخر

الدستور.. ومستقبل مصر

إشراف: مها النحاس

لاحديث يعلو الآن على حديث التعديلات الدستورية فى الشارع، وفى الجامعات والمصالح وقهيئات والجمعيات ومراكز صنع القرار. وهناك من يطالب بتعديلات اشمل واعم من التعديلات المقترحة. وهناك من يرفضها تماما.. والبعض يتطلع إلى الحصول على كل المطالب مرة واحدة.. فى حين يرى اخرون ضرورة التعديل على مراحل. اذن ملف الدستور كبير ومتشعب ويحتاج إلى رؤية متأنية لكى يخرج فى الصورة التى يرجوها الجميع.. وفى هذا الملف الشامل نتناول ابعاد هذه القضية المهمة من جميع جوانبها، ونستمع إلى شرح تفصيلى حولها من الدكتور فتحى سرور رئيس مجلس الشعب

رئيس مجلس الشعب يفتح ملف التعديلات الدستورية «للوجه الآخر»:

لا يكفى أن تكون نصوص الدستور ترجمة قانونية لفكر معين مهما كان سامياً

لا يخلو اى تجمع فى مصر من الحديث حول التعديلات الدستورية المقترحة ورسالة الرئيس حسنى مبارك إلى المجلسين لإجراء التعديلات حول مواد الدستور. فالشارع المصرى والمجتمع العالمى يترقبان الشكل النهائى للدستور المصرى نظرا لمكانة مصر سياسيا واقتصاديا كما ينتظره المستثمرون الذين كانوا يحجمون عن الاستثمار فى مصر بسبب بعض النصوص. فقد كان على صفحات الوجه الآخر ان تفتح هذا الملف وترسل رسالة لشرح الوثيقة والعقد الذى ستسير عليه مصر فى الآونة القادمة. ومن هنا حاورنا الفقيه الدستورى العالمى احمد فتحى سرور رئيس مجلس الشعب وسالناه حول التعديلات الدستورية قبل ان تناقش تحت قبة البرلمان.

■ البحرين

■ العراق

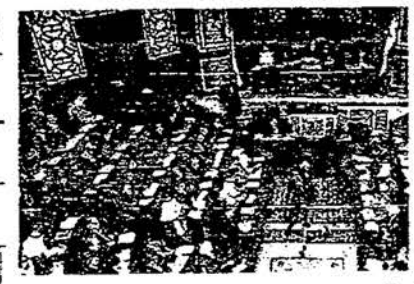

■ سوريا

■ الكويت

الدستور العراقى فشل فى التعبير عن إرادة الشعب وأدخله فى نفق مظلم

يجب أن تستند مواده إلى أرضية الوفاق العام وليس مسرح المعارك السياسية

المواطنة تقوم على معيار قانونى واضح هو الجنسية المصرية وينبغى إزالة المفاهيم الخاطئة

حوار أحمد جلال عيسى

■ رغم تعديل مواد الدستور التى كانت تشير إلى الصيغة الاشتراكية للدولة المصرية الا ان عدم الاقتراب من نسبة الـ٥٠٪ عمال وفلاحين يشكل تناقضا واضحا من وجهة نظر الكثيرين؟ ولماذا لايطلق رئيس مجلس الشعب حوارا موسعا لتنبيه ما اذا كانت هذه النسبة ملائمة لتطور المناخ السياسى والاقتصادى من عدمه خاصة وان النسبة لم تعد تؤمن بجدية ويتم الاحتيال عليها كثيرا؟!

لايوجد ارتباط ايديولوجى بين مفهوم الاشتراكية كما ورد فى دستور ١٩٧١ والاخذ بنسبة الخمسين فى المائة للعمال والفلاحين. وقد نص دستور ١٩٦٤ المؤقت لاول مرة فى النظام الدستورى المصرى على ان الجمهورية العربية المتحدة دولة ديمقراطية اشتراكية تقوم على تحالف قوى الشعب الكاملة.

وقد تاثر هذا الدستور بالفكر الاشتراكى التقليدى فنص على ان توجيه الاقتصاد المصرى القومى يتكفل بتكون وفقا لخطة شاملة تتولى تنميتها الدولة (المادة ١٠) وربط هذا الدستور بين ملكية الدولة وملكية الشعب (المادة ١٣) ونص على أن الأساس الاقتصادى للدولة هو النظام الاشتراكى (المادة ٩) وجاء دستور ١٩٧١ المعدل لسنة ١٩٨٠ فنفذ بدوره بهذا الفكر الاقتصادى خاصة فى المواد ١و٤ و٢٣ و ٢٤، أما نسبة العمال والفلاحين فإنها ولن كان للشرع الدستورى قد تبناها لأول مرة سنة ١٩٦٤ الا ان ذلك لم يكن تطبيقا للمفهوم الاشتراكى التقليدى الذى أخذ به هذا الدستور، بل جاء لعلة اخرى أفصحت عنها المحكمة الدستورية العليا فى مصر وهى تمكين العمال والفلاحين من تمثيلهم فى البرلمان فى فترة كانوا يعيشون فيها فى ظل تهميش اجتماعى، وذلك حرصا على تماسك البنيان الاجتماعى فى مصر، وهو مفهوم سياسى ينطلق بالوضع الاجتماعى للشعب المصرى فى مرحلة تاريخية معينة وتاثير هذا الوضع فى التعبير عن ارادته السياسية. وقد أصبح هذا المفهوم منذ دستور ١٩٦٤ جزءا من المشروعية السياسية للدستور، وتعتبر المشروعية السياسية مدخلا مهما للشرعية الدستورية كلما كانت طيبة لاحتياجات الشعب وضامنة لحقوقه الأساسية.

وليس من السهل التغيير فى قواعد الدستور مالم يعتمد هذا التغيير على إرادة سياسية للشعب صاحب السيادة، وتقدير ما اذا كانت هذه النسبة ملائمة لتطور المناخ السياسى والاقتصادى من عدمه استرشد قوى الشعب المختلفة من خلال نظامه السياسى، ولايكفى ان تكون نصوص الدستور ترجمة قانونية لفكر معين مهما كان سامياً. ما لم يكن هذا الفكر مدعوما بالإرادة الشعبية ويحظى بالوفاق العام، وعلى أية حال، فإن دور التشريع فى تنظيم ممارسة الحقوق السياسية كفيل بمواجهة أية اختلالات فى التعريف أو فى الاحتيال على نسبة تمثيل العمال والفلاحين عند التطبيق.

■ هل يصلح اعادة تعريف الفلاح والعامل ليتواكب مع التطورات الاقتصادية اذا كان هناك توجه للابقاء على المادة؟

كما قالت المحكمة الدستورية العليا فقد وضعت هذه النسبة حرصا على تماسك البنيان الاجتماعى فى لحظة تاريخية معينة، ولايكفى الجزم بوجود تطورات اقتصادية ملموسة، والتحول من النظام الاشتراكى التقليدى إلى نظام الحرية الاقتصادية مالم ينعكس ذلك بوضوح على الفرد وعلى مختلف طوائف الشعب خاصة العمال والفلاحين ويتضح تاثيره على التكافؤ فى التعبير عن إرادة الشعب.

ويجب أن يستند الدستور إلى أرضية الوفاق العام وليس على ارضية مسرح المعارك السياسية، ومن هنا لزم البحث دائما عن الوفاق السياسى فى الإصلاح الدستورى، والاصلاح الدستورى بوجه عام طريق طويل لاحدود له ويجب ان تحكمه دائما مصلحة الشعب التى تتاثر بمختلف العوامل والاعتبارات.

■ ما هو دور مجلس الشعب فى مراقبة وتصحيح مسار المحليات ابعد من مجرى تعديلات او كلمات جديدة تدخل على الدستور؟ حيث ان هناك غالبية من اعضاء المجالس المحلية فى المحافظات تريد ارجاع الاستجوابات وسحب الثقة و المشاركة فى اعداد الخطة والموازنة للخروج من حالة «الديكور» المحلية وتوسيع المشاركة السياسية.

لقد طالب التعديل الدستورى باضافة فقرة ثانية للمادة ١٦٦ لتطوير نظام الإدارة المحلية وتعزيز صلاحياتها التنفيذية وإعطاء المحليات الدور الحقيقى فى إدارة شئونها. ويجب ان يكون معروفا ان الادارة المحلية جزء من السلطة التنفيذية للدولة الواحدة وليست حرة فى سلطة تشريعية، ومن هنا فإن المجالس المحلية وإن كان تشكيلها تم بطريق ديمقراطى الا انها تباشر عملا تنفيذيا. والرقابة الممنوحة للمجالس المحلية مهما كان نطاقها ليست رقابة سياسية خارجية بل هى رقابة تنفيذية داخلية يباشرها أعضاء المجالس المحلية. ولايجوز الخلط بين اللامركزية فى إطار الدولة الواحدة، واللامركزية فى اطار الدولة الاتحادية فالادارة اللامركزية فى الدولتين ليست واحدة، فهى فى الدولة الاتحادية تتخذ شكل الحكم المحلى بسلطاته الثلاث التشريعية والتنفيذية

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية